## عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء

القاهرة، 14-15 مايو 2025

السيدة/ هاجر موسى مع الحكومات بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين





# الإتفاق العالمي بشأن اللاجئين

هو إطار عمل لتقاسم المسؤوليات بشكل أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر إنصافًا، ويُقرّ بأنه لا يمكن تحقيق حل مستدام لأوضاع اللاجئين دون تعاون دولي.

بشكل عام يوفّر الإتفاق العالمي بشأن اللاجئين وثيقة إرشاديًا للحكومات والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان حصول المجتمعات المضيفة على الدعم الذي تحتاجه، وتمكين اللاجئين من عيش حياة منتجة.



# المتابعة والمراجعة في إطار الميثاق العالمي بشأن اللاجئين

- o المنتدى العالمي للاجئين (مرة كل 4 سنوات)
- اجتماع المسؤولين رفيعي المستوى (يُقام كل عامين بعد كل دورة للمنتدى
  العالمي للاجئين)
  - التقارير السنوية للمُفوَّضية السامية لشؤون اللاجئين أمام الجمعية العامة
    للأمم المتحدة



# المنتدى العالمي للاجئين

إحدى الترتيبات المركزية في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين هي المنتدى العالمي للاجئين، حيث تجتمع الدول والجهات الفاعلة الأخرى

يُعقد المنتدى العالمي للاجئين كل أربع سنوات، ويجمع بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة من أجل المساهمة في تحقيق أهداف الميثاق العالمي:

- و إيجاد حلول للاجئين والمجتمعات المضيفة لهم.
  - تبادل الممارسات الجيدة
- تقديم الدعم المالي، والخبرة الفنية، والمساعدات العينية، والالتزامات السياسية



# عملية التشاور العربية الإقليمية

#### الفرص أمام عملية التشاور العربية الإقليمية

1- التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات في التعامل مع قضايا اللاجئين.

2- توفير حلول مستدامة تضمن تحسين الظروف المعيشية للاجئين في الدول المضيفة، وتطوير سياسات تكامل اجتماعي واقتصادي تساعد اللاجئين على الاندماج بشكل أفضل.

3- المساعدات الدولية وتطوير آليات تمويل مشتركة لدعم الدول التي تتحمل عبء اللاجئين.

4- مراجعة وتحديث القوانين والتشريعات المتعلقة باللاجئين، بهذف توفير بيئة قانونية داعمة الحقة اللاحئين، وكذاك تعذيذ حقوقه في محالات التعاده والصحة والعمل

لحقوق اللاجئين، وكذلك تعزيز حقوقهم في مجالات التعليم والصحة والعمل. 5- يمكن أن تشكل هذه العملية فرصة لبناء مزيد من التضامن العربي لمواجهة التحديات المشتركة

وتعزيز دور الدول العربية في التأثير على السياسات الإقليمية والدولية المتعلقة باللاجئين.

6- التشجيع على استضافة اللَّاجئين مع وصع آليات لدعم الدولُ التي تستضيفهم لضمان توفير بيئة آمنة ومستدامة.



## أهداف المنتدى العالمي الثاني للاجئين

تعزيز أهداف الميثاق العالمي للاجئين لتخفيف الضغط على الدول المضيفة ، تعزيز اعتماد اللاجئين على الذات، توسيع حلول البلدان الثالثة ، ودعم ظروف العودة (الميثاق العالمي للاجئين، الجزء 1)

#### التقييم

تقييم التقدم المحرز نحو أهداف الميثاق العالمي للاجئين من خلال تقرير مؤشر الميثاق وإعداد التقارير عن التعهدات وتنفيذ المبادرات.

#### التعهدات

استهداف تعهدات ومبادرات مشتركة عالية الجودة ومطابقة مسبقة لحد عم التوصيات الصادرة عن اجتماع المسؤولين رفيعي المستوى.

#### التَعلُّم/اكتساب الخبرات

تبادل الممارسات الجيدة، الفرص، التحديات والدروس المستفادة لتوجيه العمل المستقبلي لدعم أهداف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين.





## المنتدى العالمي الثاني للاجئين

يُعقد المنتدى العالمي للاجئين كل أربع سنوات، وهو أكبر تجمع دولي في العالم بشأن النزوح القسري، ويحشد الدعم والمشاركة من جانب المجتمع بأكمله نحو أهداف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين؛ فهو مبادرة تهدف إلى تعزيز التزام المجتمع الدولي تجاه اللاجئين، وتقديم حلول مبتكرة تتعلق بحماية اللاجئين وتوفير فرص التنمية المستدامة لهم.

عُقد المنتدى الثاني في جينيف، سويسرا من 13 إلى 15 ديسمبر 2023 بتنظيم مشترك بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسويسرا، وبمشاركة دول مثل الأردن، فرنسا، اليابان، أو غندا، وكولومبيا.



# أبرز نتائج المنتدى العالمي الثاني للاجئين

- شارك أكثر من 4,200 شخص من 168 دولة، بما في ذلك رؤساء دول وحكومات، وزراء، وممثلون عن منظمات دولية، ومنظمات يقودها لاجئون، وممثلون عن المجتمع المدني والقطاع الخاص، بينهم 320 مشاركاً من اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية، تحدثوا في 88% من الفعاليات رفيعة المستوى ومثلوا أكثر من ثلث المتحدثين الذين أعلنوا عن التعهدات في الجلسة العامة، بما يمثل 8% من المشاركين، مقارنة بـ3% فقط في المنتدى الأول الذي عقد في 2019.
  - 573 متحدثًا يمثلون الحكومات (32%)، والنازحين قسرًا وعديمي الجنسية (19%)، والمجتمع المدني (19%)، والجهات الفاعلة في التنمية (10%)، والقطاع الخاص (10%).
    - · ساهم أكثر من 40 شريكًا وحكومة بالممارسات الجيدة والتقدم المحرز في التعهدات المتعلقة بالمنتدى.
      - حضر 14 لاجئًا متدربًا كجزء من برنامج التوجيه الصحفي التابع للمفوضية.
  - 80 مليون مشاهدة لمحتوى المنتدى العالمي للاجئين عبر الإنترنت؛ حيث تفاعل أكثر من 60 شخصية هامة من الحكومات والقطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة واللاجئين وسفراء النوايا الحسنة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.



# أبرز نتائج المنتدى العالمي الثاني للاجئين

- تم الإعلان عن أكثر من 1,750 تعهداً من قبل الدول والمنظمات والقطاع الخاص، شملت مجالات مثل التعليم، الحماية، الإدماج الاقتصادي، والعمل المناخي، منها 43 تعهدًا متعدد الأطراف بقيادة حكومات.
- بلغت قيمة التعهدات المالية أكثر من 2.2 مليار دو لار، موجهة لدعم اللاجئين والمجتمعات المستضيفة منها نحو 250 مليون دو لار من القطاع الخاص.
- كما تعهد تحالف من المانحين بقيادة ست دول أوروبية (الدنمارك وفنلندا وأيسلندا وهولندا والنرويج وسويسرا) بتوفير تمويل عالي الجودة ومتعدد السنوات، بضمان أن يكون ما لا يقل عن 30 في المئة من ذلك التمويل الإنساني السنوي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هو غير مخصص وما لا يقل عن 50 في المائة منه مرناً.



# عملية التشاور العربية الإقليمية

## المكونات الأساسية لعملية التشاور العربية الإقليمية

- اجتماعات دورية بين وزراء الخارجية ووزراء الشؤون الاجتماعية لمناقشة التحديات والتطورات
  - إقامة ورش عمل لتبادل المعرفة والخبرات بين الدول
- الشراكات مع المنظمات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتقديم الدعم الفني والموارد.
- تمثيل اللاجئين وإشراك ممثلين عنهم في الحوار لضمان أن تكون الخطط السياسية متوافقة مع احتياجاتهم.





## تعهدات دول المنطقة العربية خلال المنتدى العالمي الثاني بشأن اللاجئين

تعهدات الدول العربية في المنتدى العالمي الثاني بشأن اللاجئين كانت محورية في تحديد مسار التعامل مع قضايا اللجوء والنزوح في المنطقة، التي تُعد واحدة من أكثر المناطق التي تعاني من أزمات إنسانية بسبب الحروب والنزاعات وفي هذا السياق، ركز المنتدى على تعزيز التعاون بين الدول العربية والجهات الإنسانية لتقديم حلول مستدامة للاجئين والنازحين قسرياً

- 8 من كل 10 تعهدات تساهم في تعهد واحد على الأقل من تعهدات أصحاب المصلحة المتعددين.
  - 1 من كل 4 تعهدات تتناول الشمول الاقتصادي والحماية الاجتماعية.
  - > 158 تعهدًا تم تقديمه لدعم الشمول الصحي، والصحة العقلية، والدعم النفسي والاجتماعي.



## تعهدات دول المنطقة العربية خلال المنتدى العالمي الثاني بشأن اللاجئين

- > أكثر من 100 مدينة وحكومة محلية تعهدت بدعم شمول اللاجئين في المناطق الحضرية.
- بعد نجاح التعهدات لعام 2019، التزم 116 من أصحاب المصلحة من المجتمع القانوني العالمي بتقديم
  1,000,000 ساعة من المشورة القانونية المجانية.
- 47 فريقًا من فرق الأمم المتحدة في 18 وكالة تابعة للأمم المتحدة تتشارك في التعهد الخاص بتعزيز شمول اللاجئين، وتقديم الدعم للمجتمعات المضيفة، وتعزيز المشاركة الهادفة للاجئين في عمليات التخطيط وصنع القرار في الأمم المتحدة.
  - > 88 دولة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل قدمت تعهدات سياسية.
    - > 9% من إجمالي التعهدات تتضمن مكونًا ماليًا.
- ح تم تقديم 2.2 مليار دولار أمريكي من المساهمات المالية الأساسية: المجتمع المدني 2%، المنظمات العالمية 11%، القطاع الخاص 16%، والحكومات الوطنية والمحلية 71%.



#### تعهدات دول المنطقة العربية خلال المنتدى العالمي الثاني بشأن اللاجئين

قدمت المنطقة العربية 64 تعهدًا، سواء من جانب الدول أو الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك الكيانات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية، مع مشاركة كبيرة من المجتمع المدني والقطاع الخاص وكانت البلدان التي قدمت أكبر عدد من التعهدات من المنطقة هي موريتاتيا والمغرب واليمن بأكثر من 6 تعهدات وعلاوة على ذلك، تشارك المغرب في قيادة تعهد أصحاب المصلحة المتعددين بشأن شمول النظام الصحي الوطني، وتشارك مصر في قيادة تعهد أصحاب المصلحة المتعددين بشأن بناء السلام ومنع الصراعات.

قدمت حكومات الدول التالية اكثر من 30 تعهدًا في عام 2023: الجزائر، ومصر، والعراق، وموريتانيا، والمغرب، وتونس واليمن وجيبوتي والصومال والسودان وجزر القمر وركزت تلك التعهدات على التعليم، وبناء السلام، والصحة، والشمول الاقتصادي والحماية الاجتماعية، والحماية بشكل عام



تعهدت جمهورية جيبوتي بتعزيز نظامها الإحصائي الوطني لتحسين البيانات المتعلقة باللاجئين والنازحين داخليًا وعديمي الجنسية، بما يشمل دمج هذه الفئات في التعداد الوطني للسكان، وأيضاً تعزيز أنظمة البيانات الإدارية لتحسين جمع البيانات المتعلقة بهذه الفئات واستخدامها في صنع السياسات تعهدت أيضاً بنشر بيانات متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة حول هذه الفئات، بما في ذلك في المراجعات الوطنية الطوعية القادمة، وتعزيز التنسيق وبناء قدرات الموظفين المعنيين ببيانات النزوح وانعدام الجنسية، ودمج إحصاءات النزوح القسري/انعدام الجنسية في الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات، ووضع خطة عمل محددة الأهداف

تعهدت المملكة المغربية بصنع السياسات القائمة على الأدلة والحوكمة الشاملة من خلال تعهد مزدوج يركز على (1) إنشاء نظام معلومات موحد بشأن الهجرة واللجوء، و(2) ضمان الإدماج المنهجي للنازحين قسراً وعديمي الجنسية في النظم الإحصائية والمسوحات الوطنية تتوافق هذه المبادرة مع الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء في المغرب، والالتزامات الأوسع بموجب الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين كما تعهدت بتعزيز اندماج اللاجئين في برامج الصحة الوطنية والرعاية الصحية الأولية الطوارئ تعميم التعطية الاجتماعية ومواصلة تعزيز مخطط التكامل التعليمي للأطفال من أسر اللاجئين وطالبي اللجوء



- أدركت جمهورية مصر العربية أن النزوح القسري يُمثل تحديًا مُعقدًا ومتعدد الأبعاد، غالبًا ما يكون مدفوعًا بمزيج من الصراع وعدم الاستقرار والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والضغوط البيئية وثغرات الحوكمة واستجابة لذلك، تعهدت مصر بتفعيل محور العمل الإنساني والتنمية والسلام (HDP) كنهج استراتيجي لمعالجة الاحتياجات العاجلة والأسباب الكامنة وراء النزوح، مع تعزيز القدرة على الصمود وتشجيع الحلول المستدامة يعكس هذا التعهد إيمان مصر بضرورة العمل المتكامل في مجالات الإغاثة الإنسانية والتعاون الإنمائي وبناء السلام لا سيما في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات، بما في ذلك بلدان المنشأ والعبور والمقصد
- تعهدت الجمهورية التونسية بالتزامها الراسخ بقيم السلام والتضامن والتعاون من خلال تعزيز بناء السلام والوقاية من الصراعات باعتبارها ركائز أساسية للتنمية المستدامة والاستقرار الإقليمي في جميع أنحاء القارة الأفريقية.



- أكدت حكومة جمهورية موريتانيا التزامها بحماية اللاجئين وإدماجهم من خلال تنفيذ نهج شامل عبر القطاعات الرئيسية، يتم من خلاله دمج اللاجئين بشكل كامل في النظام التعليمي الوطني، وعلى نحو مماثل، في النظام الصحي الوطني في ظل ظروف متساوية مع المواطنين الموريتانيين.

هذا ويتم تسجيل جميع اللاجئين بشكل منهجي في السجل المدني الوطني، مما يضمن هويتهم القانونية وحصولهم على الحقوق والخدمات كما تعمل الحكومة بشكل نشط على إعداد مشروع قانون بشأن حق اللجوء، وبالتالي تعزيز الإطار القانوني لحماية اللاجئين كما تعهدت موريتانيا بالانضمام إلى اتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية خلال السنوات الخمس المقبلة

- تعهدت الجزائر بإصدار قانون وطني يقضي بإنشاء مكتب لحماية اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية، مؤكدة بذلك تقاليدها في التضامن مع النازحين تهدف هذه المبادرة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على آليات الحماية القائمة على الحقوق استجابة للتعقيد المتزايد لمشكلة النزوح وانعدام الجنسية



- تعهدت جمهورية العراق بسن قانون جديد للجوء يتماشى مع المعايير الدولية والممارسات الفضلى، ليحل محل تشريعاته القديمة التي يعود تاريخها إلى أكثر من 50 عامًا. كما أكدت العراق التزامها بحماية حقوق اللاجئين ورفاههم داخل أراضيها، وذلك بتعهدها بضمان استمرار حصولهم على الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم، مما يعكس هذا التعهد إدراك العراق لأهمية توفير الخدمات الشاملة كركيزة أساسية لحماية اللاجئين وتعزيز التماسك الاجتماعي. ومن خلال تمكين اللاجئين من الوصول إلى أنظمة التعليم والرعاية الصحية الوطنية، لا يقتصر دور العراق على دعم المبادئ الإنسانية فحسب، بل يُسهم أيضًا في استقرار المجتمعات المضيفة وقدرتها على الصمود.
- تعهدت الصومال بدمج النزوح بشكل كامل في سياساتها الحكومية وإجراءاتها المناخية على جميع المستويات، مُدركة أن تغير المناخ عامل رئيسي في النزوح. وتلتزم الحكومة باتباع نُهُج شاملة تُمكّن اللاجئين والعائدين والنازحين داخليًا، وخاصة النساء والفتيات، من خلال إشراكهم في عمليات صنع القرار.



تعهدت الحكومة اليمنية بضمان حصول الجميع على التسجيل المدني والوثائق القانونية، بمن فيهم اللاجئون وطالبو اللجوء والنازحون داخليًا ويهدف هذا الالتزام إلى منع ومعالجة انعدام الجنسية من خلال ضمان الحصول على تسجيل المواليد والوثائق المدنية والهوية القانونية، مما يعزز حقوق اللاجئين والإدماج الاجتماعي والوصول إلى الخدمات الأساسية. كذلك تعهدت اليمن تحويل نظام التعليم والتدريب المهني والتقني من أجل الإدماج الاقتصادي وتنمية القوى العاملة سيعمل هذا التعهد على تحديث نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في اليمن، وتعزيز الإدماج الاقتصادي للاجئين والنازحين، ووضع الشباب كقوة عاملة ماهرة في الأسواق الوطنية والعالمية كتعهد عالمي بشأن التعليم العالى للاجئين والاعتماد على الذات.



#### توسيع المشاركة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني

- □ بعض الدول العربية أكدت على أهمية تعزيز شراكات مع القطاع الخاص لضمان التمويل المستدام للمشروعات التي تخدم اللاجئين، بما في ذلك توفير فرص عمل وإنشاء مشاريع اقتصادية في مناطق اللجوء.
- هناك توجه أكبر نحو دور المجتمع المدني في تقديم الخدمات للاجئين وتوفير فرص التطوع والمساعدة في برامج الدعم النفسي والاجتماعي.

#### التعامل مع تحديات النزوح الداخلي

□ تم تقديم تعهدات لدعم النازحين داخليًا من خلال تحسين الظروف الإنسانية وتقديم المساعدة الضرورية حتى في ظل النزاعات المسلحة.



# التحديات التي تواجه تنفيذ تعهدات الدول العربية خلال المنتدى العالمي الثاني بشأن اللاجئين

- □ الضغوط الاقتصادية: بعض الدول العربية تواجه تحديات اقتصادية داخلية قد تؤثر على قدرتها على الوفاء بالتعهدات المالية.
  - □ الظروف السياسية: النزاعات المسلحة المستمرة في بعض الدول مثل فلسطين، والسودان، وسوريا قد تعيق التقدم في توفير حلول دائمة.
  - □ الضغط الاجتماعي: بعض الدول العربية التي تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين قد تواجه تحديات اجتماعية، حيث تتزايد الضغوط على الموارد والخدمات الأساسية.



## ما هي خارطة الطريق للمضي قدمًا؟

□ سيكون الحدث الرئيسي التالي هو اجتماع المسؤولين رفيعي المستوى في ديسمبر/كانون الأول 2025، وهي فرصة جماعية لتقييم التقدم نحو تحقيق أهداف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، ولفت المزيد من التركيز والانتباه إلى المجالات التي قد تكون في حاجة إلى المزيد من الدعم.

وفي إطار التحضير لعام 2025، سيكون من المهم البدء بالتحقق من صحة وتحليل التعهدات التي تم تقديمها في المنتدى عبر الأولويات الموضوعية والوضعية، بهدف إمكانية قياس تقدمها وتأثيرها، وتطوير وتنفيذ خطط العمل لتنفيذها وعرض التقدم المُحرز بحلول نهاية عام 2025.

□ ستعمل المفوضية على تيسير عملية التقييم الموضوعي والإقليمي والقطري للاسترشاد بها في تخطيط الفعاليات وتوفير البيانات والتحليل اللازمين الأصحاب المصلحة لتقييم مدى التقدم وإعادة تركيز الجهود حتى انعقاد المنتدى العالمي للاجئين 2027.



"بقدر حماسنا وإعجابنا بالتعهدات، إلا أن جهودنا يجب أن تركز الآن على تنفيذها من أجل تحقيق تغيير حقيقي في حياة النازحين ومضيفيهم".

فيليبو غراندي، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

